تدابير وإجراءات مواجهة كوفيد - 19
في مناطق شمال شرقي سوريا

رصد للتدابير المتخذة في مدينة قامشلو (أنموذجاً)
في الفترة ما بين 1/3/2020 وحتى 29/7/2020

دراسة من إعداد: لورين صبري

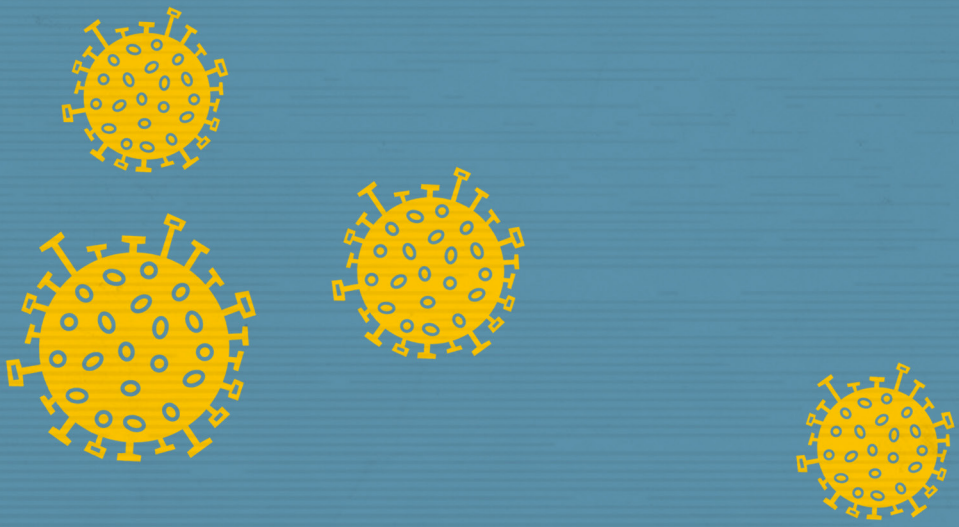

دراسات وأوراق بحثية
تنشرها مجلة شار ضمن مشروع شيان 2

ŞAR Magazine
Şiyan Project

تدابير وإجراءات مواجهة كوفيد - 19
في مناطق شمال شرقي سوريا

رصد للتدابير المتخذة في مدينة قامشلو (أنموذجاً)
في الفترة ما بين 1/3/2020 وحتى 29/7/2020

دراسة من إعداد: لورين صبري

الآراء الواردة ضمن الدراسات والأوراق البحثية تخص الباحثين والمعدين، ولا تعبر بالضرورة عن رأي المجلة.

المحتوى:

- الملخّص التنفيذي 4
- هيئة الصحَّة في إقليم الجزيرة وعملها 5
1 - دور الهلال الأحمر الكردي في مواجهة كوفيد - 19 المستجدّ 5
2 - مشفى كوفيد 19 7
3 -مركز منظومة طوارئ الحسكة 8
4 - اختبار الكيت 9
5 - الاستنفار 9
6 - مراحل التعقيم والتنظيف 9
7 - خليَّة الأزمة 11
- نظرة تحليليَّة 13
- معضلة النظام السوريَّ من الجانب الصحيّ 17
- أرقام 19
- استمرار دور الهلال الأحمر الكردي 20
- الوعي المجتمعي 22
- آراء بعض المواطنين بما يخص الإجراءات المتخذة 24
- خلاصة وتوصيات 28
- ملحق 30

الملخّص التنفيذي:

شكل انتشار وباء كوفيد- 19 أزمة عالمية على مستويات عدة، عملت خلالها الحكومات والمؤسسات الدولية على تطبيق إجراءات مختلفة، وتسخير موارد كبيرة لمحاربة انتشارالوباء، بينما بقيت الدول الفقيرة والمناطق المفتقدة للتنمية أو التي تعاني الأزمات والحروب عاجزة إلى حد كبير على تأمين موارد حقيقية في هذا الصدد، ولاسيما في القطاعات الصحية المتهالكة المفتقدة للدعم والتطوير.

سنحاول في هذه الدراسة، مقاربة ما فعلته الهياكل الصحيَّة في المؤسسات التابعة للإدارة الذاتية لشمال وشرق سوريا، وما هي المبادرات المجتمعيَّة التي رافقت فترات الحظر التي امتدت لأكثر من ثلاثة أشهرٍ وأزيَد، بداية من مارس-آذار 2020، وصولاً لفك الحظر أواخر شهر تموز. تسلِّط الدراسة الضوء أكثر على مدينة "قامشلو" على اعتبارها كبرى مدن شمال وشرق سوريا، بهدف محاولة الكشف عن جاهزية المؤسسات الصحيَّة، ومدى وعي المجتمع المحلّي بإجراءات الغلق والوقاية بالانطلاق من السؤال الجوهريّ، الذي وبطبيعة الحال جعلنا نصطدم بأسئلةٍ فرعيَّةٍ أخرى فيما بعد:

ما هي استعدادات مؤسسات الإدارة الذاتيّة الصحيَّة في مدينة قامشلو لمواجهة كوفيد - 19 وتأثيراته على الأوضاع الاقتصاديَّة – الاجتماعيَّة بشكلٍ عامّ؟

ومن ثمّ لتتفرَّع الدراسة إلى الاختبارات الطبيَّة المتاحة، للكشف عن الوباء، وكذلك مدى جاهزية الطواقم الطبيَّة والأجهزة المتاحة في المنطقة.

في هذا السياق تغطّي الدراسة المُنجَزة زمنيَّاً التواريخ التالية: -23آذار/مارس وحتَّى -29 تمّوز/يوليو من العام 2020.

هيئة الصحَّة[1] في إقليم الجزيرة وعملها:

منذ بدء إجراءات الغَلق والحظر المفروضة على مناطق الإدارة الذاتيَّة في شمال وشرق سوريا، باشرت هيئة الصحَّة في إقليم الجزيرة بأخذ التدابير الصحيَّة، لدقّ ناقوس الخطر، بدايةً من إلغاء الاجتماعات والدوام الرسميّ داخل المؤسسات التابعة للإدارة الذاتيَّة، وإغلاق المعابر أمام المسافرين ذهاباً وإياباً، عدا استثناءات معيَّنة جرى الإعلان عنها، وإلغاء دوام الطلبة في المعاهد والجامعات، بالإضافة إلى محاولات ضبط الارتفاع الجنونيّ في الأسعار، ترافقاً مع انقطاع الطرق واستغلال التجّار لإجراءات الحظر بدعوى انقطاع الطرق التجاريَّة، ناهيك عن ارتفاع أسعار صرف العملات الأجنبيَّة أمام الليرة السورية، الأخيرة التي بدأت ومنذ إجراءات الغلق تتأثَّر كذلك بقانون (قيصر) للعقوبات المزمع آنذاك تطبيقه، مع وجود تطمينات من الجانب الأميركي باستثناء مناطق الإدارة الذاتيَّة لشمال وشرق سوريا من تداعيات هذا القانون، الصعوبات تلك، جعلت من موضوع استصدار قرارات مثل "الحظر الكليّ" أو "الجزئيّ" وفي ظلّ الظروف الاقتصاديَّة السائدة صعباً للغاية، كما وجعلت من أدوار المؤسسات في القطاع الصحيّ في ارتباكٍ كليٍّ كامل، استناداً إلى الكثير من المعوقات والتحديَّات، التي كان لا بدّ أن تتضافر كلّ الجهود في سبيل مواجهتها.

سنحاول أن نلخّص أدوار تلك المؤسسات الصحيَّة والمدنيَّة التي عملت على محاولات منع انتشار الوباء في مناطق الإدارة الذاتيَّة لشمال وشرق سوريا:

1 - دور الهلال الأحمر[2] الكردي في مواجهة كوفيد - 19 المستجدّ:

لا يمكن إنكار دور الهلال الأحمر الكردي قبل وأثناء وبعد قرارات مواجهة انتشار وباء كوفيد - 19 في مناطق الإدارة الذاتية لشمال وشرق سوريا، كونها على الأقلّ الجهة الطبيَّة

1- تاسست هيئة الصحة 2014-1-22 تتبع لها 6 مشافي و80 مستوصف في إقليم الجزيرة، تقدم خدمات علاجية ودوائية بالمجان، ولها مؤسسات خاصة بها مثل اتحاد الصيادلة واتحاد أطباء مقاطعة قامشلو، وتعمل بالتنسيق مع منظمات محلية كـ الهلال الاحمر الكردي لمواجهة الأزمات الصحيَّة.

2- منظمة الهلال الأحمر الكردي، جاءِ في تعريفها: منظمة كردية سورية وطنيَّة وهي ذات شخصية مستقلة معترف بها رسميا من قبل الإدارة الذاتيَّة الديمقراطية وتعمل بموجب مبادئ الحركة الدولية لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر، تأسست في 2012-12-12، يعمل ضمن المنظمة ما يقارب الـ 1350 موظف ومتطوّع.

التي تمتلك مقوّمات إمكانية المساعدة في مواجهة انتشار الوباء، حيث استنفرت المنظَّمة كل أطقمها الطبيَّة الموجودة، في محاولةٍ منها لضبط الأوضاع الصحيَّة عبر تأمين الأدوية وأجهزة التنفّس وباقي مستلزمات الوقاية من الوباء، بالإضافة إلى التدخّل السريع في حال وجود إصابات معيَّنة في كل مناطق شمال وشرق سوريا، وللحديث بدقَّة أكبر عمّا حاولت هذه المنظمة أن تفعله على مدار أشهر، ارتأينا أن نبحث مع المسؤولين ذوي الاختصاص داخل المنظمة عمَّا فعلته بغية المواجهة في ظلّ الظروف الصعبة على كافَّة الصعد، في هذا الصدد يقول "دلكش فاطمى" المنسّق الطبي العامّ داخل منظمة الهلال الأحمر الكردي أنّ: **"الهلال الأحمر الكردي حاول التنسيق مع المؤسسات الصحيَّة في هيئة الصحّة بإقليم الجزيرة، بالإضافة إلى المنظمات التي تعمل معها، فيما يتعلَّق بإجراءات الوقاية والتدخل حسب الاختبارات والدراسات المجراة في المناطق التي انتشر فيها الوباء، وبالتشاور مع الخبراء والشركاء الذين يعملون معهم، كمنظّمة UPP، وبعض المنظمات الأخرى".**

بدا هذا الحديث مطمئناً إلى درجةٍ معيَّنة، وذلك عبر التحرُّك السريع من قبل المسؤولين في الهلال الأحمر الكردي، كجهة مسؤولة عن الجانب الصحيّ، وهذا التنسيق أدَّى بطبيعة الحال إلى نتائج إيجابيَّة نوعاً ما. يمكن تلخيصها بعدم انتشار الوباء بالشكل المهول الذي حصل في معظم دول العالم.

ثمّة خطوات كان الطاقم الطبي ضمن الهلال الأحمر الكردي يتّبعها في سبيل رفع درجات الوقاية من الوباء، كان منها حسبما يقول "فاطمى": **"قمنا بأخذ بعض الإجراءات في المراكز الصحيَّة، والتنسيق مع المجالس المحليَّة بالنسبة للمراكز الصحيَّة التي كنّا نعمل بها، فبادرنا إلى تخصيص أماكن عزل، مثل الخيم، وذلك بغية استقبال المراجعين في المراكز الصحيَّة، استعداداً لاستقبال الناس الذين قد تظهر عليهم الأعراض المتعلقة بالوباء، كارتفاع درجات الحرارة، والسعال وضيق التنفس، لذا بدأنا بفرز المراجعين في المراكز الصحيَّة، والبدء بطرح بعض الأسئلة الخاصة بـ كورونا، كالوهن العام، وارتفاع درجات الحرارة، وضيق التنفس، ومن ثم يتمّ نقل المريض إلى الخيمة المخصَّصة للعزل، في حال وجود اشتباه بالحالة، ومن ثم نستقدِم طبيباً مختصَّاً في الأمراض الداخلية لإجراء الفحوصات، وعلى وجه الخصوص فحوصات الـ PCR[3]".**

يعتبر إنشاء مشفى كوفيد 19 في مدينة الحسكة من الاستعدادات التي نفّذها الهلال الأحمر الكردي، بالإضافة إلى منظومة الطوارئ الخاصَّة في كل من مدن: "الحسكة – ديرك".

وبطبيعة الحال لم تتوقّف الاستعدادات من جانب الهلال الأحمر الكردي مع فكّ الحظر

3- أو ما يعرف بـ "فحص تفاعل البوليميراز المتسلسل"، وهو من أكثر الفحوصات التي تجريها المستشفيات لتحديد سلالة الفايروس المتواجدة في جسم الإنسان.

الكليّ عن مناطق شمال شرق سوريا، حيث يخبرنا فاطمى عن الخطوات المستقبليَّة التي ينوون اتّخاذها: **"نعمل الآن لتشكيل 3 نقاط طبيَّة للعناية المركّزة، كـ مشفى الطبقة ومنبج وديرك وبالتنسيق مع منظمة UPP[4]، على أن تكون هذه النقاط في جهوزيَّة تامَّة خلال شهرين"**، وعن تفاصيل تلك المراكز: **"يوجد في كل مركز 21 سرير مع منفَسة للحالات المتوسّطة، ومراكز مختصَّة بالعناية المشدّدة بالنسبة للحالات الصعبة"**، لكن والحال هذه، لا يمكن أن ينتفى التخوّف من انتشار هذا المرض خصوصاً مع ارتفاع حالات الإصابات، والتطورات الحاصلة بالنسبة للوباء في دول الجوار مثل العراق وتركيا.

2 - مشفى كوفيد 19:

تعتبر المشافي المخصَّصة والمجهّزة خط دفاع أساسي لمواجهة مضاعفات كوفيد- 19، وبناءً على التخوّفات والدراسات تم إنشاء مستشفى كوفيد 19 في مدينة الحسكة من جانب الهلال الأحمر الكردي، وبمساعدات مقدَّمة من منظمات عالميَّة تنشط في المجال الصحيّ والإغاثي، بالإضافة إلى الهلال الأحمر الكردستاني في أوروبا الذي قدّم مساعدات مالية بغية استكمال بناء المشفى المجهّز وفق معايير جيدة، حسبما صرَّح لنا مسؤولون أثناء إعداد البحث، **يقول "فاطمى": "أتى بناء المشفى انطلاقاً من أهمية وضرورة افتتاحه في ظل الظروف الصعبة السائدة التي تمرّ فيها المنطقة، إضافةً إلى صعوبة التعامل مع الوباء الجديد، لذا ارتأى الهلال الأحمر الكردي أنَّه من المهم بمكان افتتاح هذا المشفى على وجه السرعة"** متابعاً: **"تمّ تخصيص المشفى للحالات المتوسّطة، أي لمن لا تتطلب حالتهم المكوث في مراكز العناية المشدّدة والمصابين والمشتَبَه بهم، حيث تمّ تخصيص ميزانية مالية له، حتى نتمكّن من استيعاب العدد الكبير للمصابين في حال انتشار الوباء".**

يحيلنا هذا الحديث إلى استعدادات أخرى تمّت في سياق المواجهة الطبيَّة، وهي - على الرغم من بساطتها- تعد جيدة وفقاً للإمكانيَّات المحدودة أساساً، طبيَّاً ومادياً، ومقارنةً ببقيَّة دول العالم التي انتشر الوباءُ فيها بشكلٍ مرعب، فمع سرعة انتشار الوباء في دول العالم، وتسارع تطوّرات الأزمة الاقتصاديَّة، يمكن اعتبار مشفى كوفيد- 19 بالنسبة لمناطق مثل مناطق الإدارة الذاتيَّة لشمال وشرق سوريا، التي تعاني اضطرابات سياسيَّة واقتصاديَّة وعسكريَّة، تطوُّراً طبيَّاً مهمَّاً في سياق التحضير لمواجهة موجات تفش كبيرة قد تحدث.

يملك المشفى خطّة أولية لاستقبال المصابين في حال اكتشاف إصابات بوباء كوفيد- 19 أو

4- منظَّمة إنسانية دولية تنشط في المجال الصحيّ.

ارتفاعها، يحدّثنا عنها "فاطمى": "**سيكون المصاب نزيلاً في المشفى مع تقديم الخدمات العلاجية له، وتقديم الدواء تحت إشراف كادر طبي خاضع للتدريب على التعامل الصحيح والسليم وإجراءات السلامة، وإجادة التعامل مع المخالطين، ويحتوي المشفى على 60 سرير، وإلى جانب كل سرير ثمّة أنبوبة أوكسجين مخصَّصة، كون المريض في هذا النوع من الوباء يحتاج إلى رعاية تنفسيَّة دقيقة، كما أن الأطبَّاء سيقيمون حسب مناوباتهم في المشفى المزوَّد بمختبر صغير، حيث أنَّ مصاب كورونا يحتاج إلى إجراء تحاليل طبية معيَّنة بشكلٍ يوميّ، كما أنّ المشفى لا يحتاج إلى جهازPCR كونه موجود في مدينة قامشلو، كما أنّ المشفى يحوي منافس اصطناعيَّة، وثمّة أجهزة أكسدة ومر اقبة للنبض، والحمّامات الخاصَّة بالمشفى معزولة تماماً عن الحمّامات العامَّة، وعادةً ما نقوم بإرسال العيَّنات ومسحات البلغم إلى مدينة قامشلو. يوجد إضافةً إلى ذلك مستلزمات طبيَّة أخرى خاصة للحماية من الفايروس، وتقنيات التعامل مع الأجهزة، والشيء الأهم من كل هذا هو التعامل السليم للتخلّص من النفايات الطبيَّة في المشفى، حيث أنَّ كل عامل في المشفى يخضع مباشرةً لدورات تدريبيَّة مكثَّفة خاصة بالوباء، ويشرف على تلك الدورات التدريبيَّة، متخصصون من دول أجنبيَّة، ويعملون تحت إشراف مباشر من المنظمات الصحيَّة العالميَّة، وندرس في خططنا افتتاح مشفى مماثل في كل من "الطبقة – منبج".**

ومن ضمن الاستعدادات التي اتّخذتها السلطات الصحيَّة في مناطق الإدارة الذاتيَّة لشمال وشرق سوريا:

3 -مركز منظومة طوارئ الحسكة:

تم افتتاح هذا المركز بشكلٍ إسعافيّ، على الرغم من التجهيزات التي سبقت الافتتاح، وذلك كإجراء وقائي بغية مواكبة تطورات جائحة كورونا، وهذا المركز، حسبما هو مقرَّر له، يتولَّى مهمَّة تقديم الخدمات إلى كل مواطني مدينة الحسكة وقامشلو، وهي في حالة استعداد دائم أيضاً لأي طارئ عسكري لمساعدة الجرحى، كما يحدّثنا "فاطمى" مسترسلاً في الشرح والتوضيح أكثر: "**يحتوي المركز على 5 سيَّارات مخصَّصة للإسعاف، ويتألَّف الكادر الطبي من 15 عضواً، وهذا العدد قابل للزيادة وفقاً للحاجة، كما وخضع الكادر الآنف الذكر إلى دورات تدريبيَّة خاصَّة بوباء كوفيد- 19 وآليَّات تقديم المساعدات للمرضى، والعمل لاستقبال المرضى خلال اليوم بأكمله".**

4 - اختبار الكيت:

أعلن الرئيس المشارك لهيئة الصحَّة الدكتور جوان مصطفى بتاريخ 20 آذار/مارس 2020 عن توصّل الهيئة إلى اكتشاف اختبار (الكيت) الذي يكشف الإصابة بفايروس كورونا خلال 30 ثانية. بناءً على ذلك، ووفقاً لـ منظمة الصحَّة العالمية يتمّ تعريف "الكيت"، على أنّه عبارة عن: **"فحوصات طبية سريعة وموثوقة مرخّصة حكوميَّاً، تجريها السلطات الصحيَّة في البلدان التي ينتشر فيها فايروس كورونا"**، كما وأعلنت الهيئة أنَّها ستقوم بتوزيع الاختبار على دول الشرق الأوسط من قبل هيئة الصحَّة، ولكن سرعان ما تمّ تجاهل هذا الاكتشاف لأسباب غير معروفة، تحدّث الدكتور منال محمد الرئيس المشارك لهيئة الصحَّة في إقليم الجزيرة عن الاكتشاف على أنّه: **"اكتشاف جديد توصّلت إليه مختبراتنا بعد بذل مجهودات مشتركة مع المعهد السويدي: "PIS"، حيث كانت النتائج إيجابيَّة لمواجهة وباء كوفيد- 19 الذي اجتاح معظم الدول وصُنِّف على أنَّه وباء عالميّ"**.

مضيفاً أنّ ثمّة: **"47 اختبار تمَّ على جهاز الـ PCR ، بالإضافة إلى 2000 اختبار على "الكيت" المكتشف من قبل هيئة الصحَّة والمعهد السويديّ، ليتم تسجيل حالتين فقط في مناطق الإدارة الذاتيَّة لشمال وشرق سوريا خلال فترة الحظر الممتدّة لثلاثة أشهر"**.

ما كان ينقص اختبار الكيت الذي أعلنت عنه هيئة الصحة في مناطق الإدارة الذاتية لشمال وشرق سوريا، حسب مراقبين وأطبَّاء متخصِّصين، هو عدم تقديمها لأيَّة توضيحات- تلك التوضيحات التي يمكن القول عنها- أنَّها على علاقة بالفترة الزمنية التي احتاج إليها الاختبار، أو ما أبلغت عنه النّاس ووسائل الإعلام المحلية على أنّه اكتشاف توصَّلت إليه، وتكوَّنت استفسارات عدَّة عمّا آلَ إليه حال هذا الاختبار، لأنّ طريقة الإعلان عن الاكتشاف اتّسمت بالمبالغة إلى حَدٍّ ما حسب المراقبين، الأمر الذي شكَّل مجموعة من الاستفسارات، سواء لدى المواطنين أو لدى الجهات الطبيَّة المختصَّة المستقلَّة مناطق شمال وشرق سوريا.

بهذا الصدد قالت لنا الطبيبة: "مروة عبد العظيم" الاختصاصيَّة في التوليد والأمراض النسائيَّة أنّ اختبار الـ "كيت" كان به نقص: **"فلم نعرف من الذي يجب أن يجرى له الاختبار، أو من يمكن لنا أن نستبعده، وكان لا بد على السلطات الصحيَّة في الإدارة الذاتيَّة لشمال وشرق سوريا أن تدرس القرارات بشكلٍ جيّد، بالإضافة إلى متابعة تنفيذ تلك القرارات، وإعطاء اهتمام أكبر للكادر الطبيّ في المنطقة وضرورة إبلاغه بكلِّ شيءٍ"**، لتتابع: **"نحن لا ندري بماهية هذا الاختبار، لم يجتمع معنا أحد، ولم نُبلَّغ بما**

يحصل، إلى درجةٍ يمكنني القول أنّني كنت في المشفى ودخل فريق كامل لرصد حالة اشتباه، دون السماح لنا حتَّى بالتعرُّف على الاختبار المزعوم، وكأنَّ الأمر برمَّته سرٌّ لا ينبغي إفشاؤه".

5 - الاستنفار:

ركّزت هيئات البلديات والصحَّة في إقليم الجزيرة، على مجموعة من الإجراءات الاحترازيَّة، لعلّ أهمها من جانب البلديات وبالتنسيق مع اللجان هي:

6 - مراحل التعقيم والتنظيف:

قبل صدور قرارات الإغلاق والحظر الكليّ تمّ البدء بمرحلة التعقيم والتنظيف للشوارع العامَّة، كما يخبرنا "مزكين حسن" عضو المكتب التنفيذي في البلدية المركزيَّة في مدينة قامشلو حيث حدّدوا بادئ الأمر: **"الجهات التي سوف تساهم بعمل التعقيم وهي: "لجنة الصحة والبلديات وهيئة الصحة ولجان الإسعاف والطوارئ"، وقد كثفت الاجتماعات لغاية وضع فرق التعقيم وعمال النظافة في صورة الوضع الرَّاهن، وكانت لجنة الصحة هي المساهمة في تنفيذ خطط التعقيم والتنظيف"**، مشيراً إلى أنّهم بدأوا: **"بالفعل في الـ 23 من شهر آذار/مارس من العام الجاري، وحدّدنا الشوارع التي سوف يتم تنظيفها بالماء ومسحوق التنظيف الخاصّ بالشوارع، وشمل التنظيف معظم الشوارع، مع التركيز على الشوارع الرئيسة، وخاصَّةً تلك التي تشهد ازدحاماً للسكان وتزداد بها حركة الناس، واستمرّ التنظيف والتعقيم لمدة 15 يوماً، وتزامن ذلك التنظيف مع تنفيذ مشروع ترحيل النفايات من نهر جغجغ[5] وتنظيف جانبي النهر من النفايات، الأمر الذي استغرق مدَّة زمنيَّة طويلة، نتيجة لكثرة الأوساخ المتجمعة على جانبي النهر، حيث استمر العمل مدة تصل إلى 55 يوماً بالتحديد، بعدد أيد عاملة بلغ الـ 100 في مجالَي النظافة والتعقيم وترحيل القمامة، شاملاً أعضاء النظافة والبيئة والإطفاء والصحَّة، مع مرافقة أطباء متخصّصين للإشراف على آليَّة العمل في التعقيم والإزالة، وشمل التعقيم والتنظيف المؤسسات التابعة للإدارة الذاتيَّة، ودور العبادة، والمدارس، ومراكز قوى الأمن الداخلي (الآسايش)، بالإضافة إلى المخيَّمات".**

وعن تطبيق آليَّة التعقيم تحدَّث: **"كانت الآليَّة تطبّق وفق مرحلتين:**

5- جغجغ أو جقجق، هو أحد روافد نهر الخابور، يدخل مدينة قامشلو من الحدود التركية قرب نصيبين، يصب في الخابور عند مدينة الحسكة

الأولى: تنظيف الشوارع.

الثانية: البدء بتنظيف وتعقيم مؤسسات الإدارة الذاتيَّة.

بالإضافة إلى أن سيارات النظافة كانت تجوب يوميَّاً الشوارع بهدف ترحيل النفايات من حاويات القمامة، وتم لأجل التعقيم استخدام مادتي: (فيروسيد – بيوباغ)[6]".

لا شكّ وأن عمليات التعقيم والتنظيف سوف تجابهها صعوبات بحكم أنّ مناطق الإدارة الذاتية لشمال وشرق سوريا تعاني الشحّ في الموارد الطبيَّة والصحيَّة بشكلٍ عام، ناهيك عن ظروف الحجر الصحيّ العامَّة في البلدان المجاورة وإغلاق المعابر بشكلٍ كامل، ومن تلك الصعوبات التي تحدَّث عنها حسو: **"نقص الآليَّات، حيث كنَّا في حاجة إلى الكثير من الآليَّات والتعاون مع المؤسسات الأخرى بهدف تزويدنا بالآليَّات، إلَّا أن ذلك لم يفِ بالغرض، وبقي النقص موجوداً، فعملية التنظيف والتعقيم كانتا مرهونتان بعامل الزمن، في ظل ظروف حاجتنا إلى السرعة في إنجاز العمل في الوقت المحدّد، ولا شكّ في أن فرق الطوارئ والإسعاف ساعدتنا على تنفيذ هذا المشروع، في ظروف حرص البلدية على فرق النظافة من خلال تقديم الكمّامات والقفّازات، وارتداء ألبسة خاصَّة بهم، وإخضاعهم للفحوصات الطبيَّة في حال وجود معاناة من أي عارض"**، منوّهاً إلى أنه: **"لم يشتكِ أي عامل من أي مرض بعد انتهاء العمل في مراحل التنظيف والتعقيم، لأن الجميع تم إخضاعهم لمعاينة طبيَّة، وخصَّصت الإدارة الذاتية لشمال وشرق سوريا مكافأة ماليَّة رمزيَّة قُدِّرت بـ 25.000 ليرة سوريَّة، شاملةً العمّال في طاقم النظافة".**

ربمّا يعود الدافع الرئيسي في تنظيف نهر جغجغ وفقاً لما يقوله المسؤول إلى: **"الخوف من مخاطر انتشار الوباء، لذا تمَّ الإسراع في التنفيذ، وشمل التنفيذ ثلاث مراحل، مع العلم أن الميزانية المخصَّصة للأمر لم تكن كبيرة، لذا قامت البلدية بتوزيع المشروع على 3 أعوام، وذلك على خلفيَّة كثرة النفايات على جانبي النهر، وتمّ التكثيف من الآليَّات لننهي عملية التنظيف الأولى بسرعة، بالإضافة إلى البدء بتشجير جانبي النهر وتنظيفه ومن ثم تعقيمه، إلَّا أن المشكلة الكبيرة كانت أن العائلات التي تقطن بجانب النهر غير متعاونة على الإطلاق وترمي النفايات دوماً، على الرغم من التحذيرات والتنبيهات المستمرَّة، لكن حتَّى الآن يرمون النفايات، وقمنا بمناشدة المواطنين الذين يعيشون هناك للاهتمام بالنهر والتوقّف عن رمي القمامة والأوساخ وتم توجيه إنذارات كثيرة".**

إضافةً إلى مشروع التنظيف والتعقيم، الذي لا يوجد سواه ضمن خطط المواجهة لاحتماليَّة انتشار وباء كوفيد- 19، قامت البلدية في قامشلو بمشروع تنظيف "خانات" قرية جمعاية التي تحتوي على مسالخ حيوانيَّة، وساهمت في ذلك منظمة شار للتنمية عن

6- فيروسيد مضاد واسع الطيف، بيوباغ: استخدم للتعقيم، وهو مبيد قوي للحشرات والبيكتريا.

طريق تقديم المبيدات والمرشات، وتم ترحيل روث الحيوانات إلى مكان بعيد تمهيداً لطمره، وهذا الأمر تمّ كإجراء احترازي للاهتمام بالنظافة العامة ومنعاً لانتشار وباء كوفيد- 19.

لم يتحدّث المسؤول عن خلفيَّة الطمر وكيفيَّته، وما يمكن أن ينتج عنه من آثار سلبيَّة في المستقبل البعيد، فمن المعروف أنَّ الظروف العامَّة السائدة، وفي ظلّ نقص الموارد والخبرات فإن أي خطأ في ترحيل أو التخلّص من الحجم الهائل للنفايات من الممكن أن يتسبّب في مشاكل صحيَّة مستقبلاً.

7 - خليَّة الأزمة:

شكلت خليَّة الأزمة في إقليم الجزيرة بتاريخ 2020-3-14 وفق قرار[7] رسمي صادر عن المجلس التنفيذي للإدارة الذاتية لشمال وشرق سوريا، تكوَّنت الخلية من مجموعة أطباء، بالإضافة إلى أعضاء من هيئة الداخليَّة وهيئة الإدارات المحليَّة والبيئة، وجاء في القرار الصادر أنّ مهمة هذه الخليَّة تتحدّد بعدة نقاط هي:

متابعة تطوّرات فايروس كورونا في مناطق الإدارة الذاتيَّة وأخذ كافة التدابير الوقائية والاحترازية اللازمة وتشكيل فرق لرش وتعقيم الأماكن التي تتطلَّب الحدّ من انتشار الفايروس وكذلك التواصل مع خلايا الأزمة في كافة الإدارات الذاتيَّة والمدنية لشمال وشرق سوريا وذلك عن طريق إنشاء غرف تواصل إلكترونيَّة.

عقد اجتماعات دائمة ومستمرَّة لتبادل المعلومات والخبرات وكل ما من شأنه الحدّ من انتشار هذا الوباء في مناطق الإدارة الذاتيَّة لشمال وشرق سوريا.

تذمَّر المواطنون في بادئ الأمر من قرارات هذه الخليَّة، كون القرارات التي اتخذتها كانت تتعارض ومصالح المواطنين، فيما يخصّ الشقّ الاقتصادي، حيث توقَّف العمّال المياومون عن العمل وفقدوا مصادر أرزاقهم، بالإضافة إلى الارتفاع الجنونيّ في أسعار البضائع، ووجود أزمة اقتصاديَّة بالمجمل دون وجود أي مساعدة يمكن ذكرها من قبل الهيئات الرسميَّة المسؤولة في الإدارة الذاتيَّة أو من المنظمات المدنيَّة العاملة في المنطقة إلَّا بالنزر اليسير.

ففي مؤتمر[8] صحفي عقد بتاريخ 2020-3-16، أعلن الـد. جوان مصطفى الرئيس المشارك لهيئة الصحة في إقليم الجزيرة عن بعض الإجراءات لمواجهة تفشي فايروس كوفيد- 19 ومن ضمنها تشكيل خلية أزمة، مؤكّداً على: **"أنَّهم كجهة صحيَّة، لا يستطيعون السيطرة**

7 نسخة عن القرار الصادر (الرابط)

8- مقطع فيديو للمؤتمر الصحفي المنعقد بث عبر وسيلة إعلاميَّة محليَّة (الرابط)

على الوباء، لذا لا بدّ لكل شخص أن يقوم بمسؤولياته"، مشدداً على ضرورة: **"اتخاذ التدابير الوقائيَّة في المنازل، والاهتمام بالنظافة الشخصيَّة، حتَّى يتحول كل منزل إلى مثابة حجر صحي"**، سوى أن نقطة هامَّة ذكرها مصطفى في محور الحديث دون أن تنفَّذ على أرض الواقع لأسباب غير معروفة وهي الإعلان عن: **"إنشاء مراكز طبيّة في عموم مناطق شمال وشرق سوريا في الشوارع الرئيسة خلال الساعات القادمة"**.

يتحدّث الـ د. منال محمد الرئيس المشارك في هيئة الصحَّة في إقليم الجزيرة عن فكرة تشكيل خليَّة الأزمة فيقول: **"تشكّلت الخليَّة من خلال تجمّع ممثلين عن كل الهيئات التي يهمّها أمر عدم انتشار الوباء وحماية المنطقة، وكانت هيئة الصحَّة تشكّل المحور الأساسي في هذه الخليَّة وأساسها الفعَّال، كما أنّ البلديات كان لها الدور الفاعل أيضاً، كونها كانت تساعد عبر فرقها المشرفة على التعقيم والتنظيف، كما أن مجلس المقاطعات وهيئة الداخليَّة مارستا الدور الفعال في ضبط الحدود والمعابر وحالة الأمن واستتبابه في المنطقة، كما أن المجلس التنفيذي لشمال وشرق سوريا، كان له الدور الأبرز في متابعة تنفيذ القرارات، المغزى هو أنّ الخلية تشكّلت عبر مؤسسات وليس أشخاص أو أفراد بعينهم"**.

وعن قوام هذه الخلية يتابع د.مصطفى: **"تكوّنت خلية الأزمة من هيئة استشاريَّة، تألّفت من 10 أطبَّاء أخصائيّين في أقسام: التخدير، أمراض الصدر والرئة، وكانت الاجتماعات تعقد بشكل دوري، وعلى ضوء تلك الاجتماعات تقوم باستصدار القرارات عبر مقترحات من الهيئات المذكورة ومن ثمّ ترفع القرارات إلى الإدارة العامَّة في شمال وشرق سوريا"**.

شدّد د.مصطفى على دور المؤسسات الصحيَّة التي ساهمت في مواجهة هذا الوباء، وهي منظمة الهلال الأحمر الكردي وهيئة الصحَّة، ولا سيّما حين شكلت لجنة طوارئ مشتركة بين المؤسستين الصحّيتين.

اختلفت آليَّات اتخاذ القرارات الصادرة طيلة فترة المواجهة، والتي يتحدّث عنها د.مصطفى: **"القرارات الصادرة عن المؤسسات كانت تنفَّذ بشكل جيد، ولكن واجهتنا صعوبات فيما يخصّ الشرائح المجتمعيَّة، فكان غير ممكناً في بعض الأوقات إرغام المواطنين على الإجراءات الاحترازيَّة الوقائيَّة من الوباء، لكن يمكن القول أنّ نسبة الالتزام بالقرارات الصادرة عن الخليَّة جيدة عموماً"**.

متابعاً: **"قمنا بتجهيز مراكز للحجر الصحي في عموم مدن وبلدات شمال وشرق سوريا، وكنا مهيّئين لاستقبال الأعداد الهائلة من حاملي الفايروس، كما أنّ التجهيزات كانت مرحلية متدرّجة في مدينة قامشلو ومن ثم في الحسكة، كما أنَّ الإجراءات مستمرة**

والمراكز الصحية في استنفار تام، لأنّنا نتوقَّع أن تكون هناك موجات أقوى، فالوباء لم ينتهِ بعد".

وعن الأدوات التي يمتلكونها يقول: **"نملك جهاز PCR واحد وهو موجود في مركز "أم الفرسان"[9] للحجر الصحيّ، أماباقي الأجهزة فقد تمّ تسليمها إلى هيئة الصحَّة في شمال وشرق سوريا وهي من تقرر أن تضع كل جهاز في اي مكان حسب الحاجة، ولدينا أطبَّاء أكفَّاء، بإمكانهم العمل على الجهاز كونهم خضعوا لدورات تدريبيَّة مكثَّفة للعمل بشكل سلس على الجهاز".**

مضيفاً: **"كانت الإدارة الذاتية تمتلك الكثير من المستلزمات الطبيَّة من كمّامات وأطقم وقاية وقفّازات طبية، لذا اعتمدنا على ما هو موجود لدينا في المستودعات"**، وعن أساليب التوعية التي اتّبعتها خلية الأزمة يقول: **"باشرت هيئة الصحَّة بتوزيع بروشورات توعوية على المواطنين وعبر الوسائل الإعلامية، التي تمكّنا من خلالها إيصال رسائل مهمَّة للمواطنين، بغية تنفيذ وتطبيق الإجراءات الاحترازيَّة، بالإضافة إلى المؤتمرات الصحفيَّة التي كنّا نعقدها للإفصاح عن آخر وأهمّ المستجدّات فيما يخصّ وباء كوفيد- 19".**

9- افتتح مستوصف ام الفرسان في 27.8.2019 كنقطة طبية يقدم الخدمات العلاجية، ثم استخدم كمركز للحجر الصحي 28 مارس اذار 2020 يضم المركز 4 غرف ومجهز بـ 9 أسرَّة ويقدم الأدوية الاسعافية اللازمة يتوفر فيه عدد لابأس به من اسطوانات الاوكسجين والمعقمات عدد الكادر الطبي في المشفى 11 موظفا خضعوا للتدريب والتأهيل حول ماهية الإجراءات الاحترازية والتعامل مع المصابين بالوباء والمخالطين له.

نظرة تحليليَّة:

عمدت خليَّة الأزمة إلى استصدار القرارات دون الرجوع إلى المواطنين، أو دراسة مدى احتياجاتهم بشكل عام في حال فرض الحظر، وهذا ما أثَّر سلباً فيما بعد على تخبّط القرارات الصادرة، حيث يصدر قرار معيَّن على صلة بالمواجهة ومن ثم يُعاد النَّظر به، وسرعان ما يصدر قرار آخر جديد مناقض للذي قبله، هذا النوع من التراجع يبدو مثيراً للاهتمام فهو يدل على أنّ الدراسة -دراسة القرار- قبل استصداره لا تأخذ بعين الاعتبار احتياجات المواطنين، أو تعارضه مع الاحتياجات العامَّة ذات الضرورة، وخاصَّةً في هذه الظروف العصيبة التي تمرّ بها المنطقة بشكل عام وسوريا بشكل خاصّ، بل أنّ القرار يصدر ومن ثمَّ يُنظر إلى النتائج بعين المراقب، إن كان مناسباً للمجتمع المحلي أو للمواطنين كان به، وإن لا، فيتم إعادة النظر والتراجع عنه، وهذا الأمر يترتَّب عليه بطبيعة الحال مجموعة من النتائج السلبيَّة المنعكسة بآثارها على كل الاتجاهات، وربما كمثال هو إصدار قرار الحظر الكلي التامّ، ومن ثمّ التراجع عنه أو ربمَّا إعادة النظر به ومن ثم السماح لمكاتب الصيرفة والحوالات بالعمل مجدّداً، كون هناك نسبة كبيرة أشرنا إليها سابقاً في الدراسة، تعتبر الحوالات الخارجية بالنسبة لها مصدر الدخل الوحيد، بالإضافة إلى تضرّر عمّال البناء أو الصناعات التي تحتاج إلى ضرورة فتح المحلات من الناحية الماديَّة، وتوقُّف مشاريع البناء بشكل شبه كامل، الأمر الذي أثَّر سلباً فيما يخص الأوضاع الاقتصاديَّة، علاوةً على ذلك، أعلنت الإدارة الذاتية عبر قرار[10] رسمي صادر بتاريخ 29-3-2020 أنَّها سوف تقوم بتوزيع مساعدات غذائيَّة على العوائل الفقيرة والمحتاجة، ولاقى القرار ارتياحاً بين أوساط المجتمع المحلي ذات الدخل المحدود. والذي انعدم كليَّاً بعد قرار الحظر الكليّ-، ولكن بعد بحثٍ وتمحيص، من وسائل الإعلام (أنظر التقرير التالي)[11]، تبيَّن أنّ موضوع السلل الغذائيَّة والاحتياجات التي تحدّث عنها القرار غير موجودة البتَّة، وتمّ التعتيم عليه.

وعلاوةً على كل ما تمّ ذكره، فقد تفاجأت الأوساط المتابعة بمنشور على صفحة[12] المجلس التشريعي في مقاطعة الجزيرة تضمَّن حرفيَّاً ما يلي: **"عقد المجلس التشريعي جلسته الاعتياديَّة بتاريخ 18-7-2020 بمقرّه في ناحية عامودا، بعد قراءة التفقّد والتأكّد من قانونيَّة الجلسة، افتتحت الجلسة بشرح المستجدّات السياسيَّة والاقتصادية في**

10- نسخة عن القرار (الرابط)

11- تقرير بخصوص السلل الغذائيَّة (الرابط)

12- نسخة عن المنشور (الرابط)

الشمال السوري وأسبابها وكيفية تلافيها من قبل المستشار فرهاد شبلي، وتمحورت الجلسة حول استجواب رئاسة هيئة الصحة من قبل أعضاء المجلس التشريعي، واختتمت بالتصويت على حجب الثقة على رئاسة هيئة الصحَّة، حيث نالت الأغلبيَّة"، ولم يتضمّن القرار أي إشارات إلى أسباب حجب الثقة عن الدكتور منال محمد الرئيس المشارك هية الصحَّة في إقليم الجزيرة، وفيما إن كان الحجب على علاقة بدور هيئة الصحَّة في طريقة تعاملها مع قرارات مواجهة انتشار فايروس كوفيد- 19 أم لا.

بعد حجب الثقة الذي تمَّ ذكره، أعلنت هيئة الصحَّة عبر مؤتمر[13] صحافي بتاريخ 24-7-2020 عن تأكيد 4 إصابات بفايروس كوفيد- 19 وذلك عقب ظهور نتائج التحاليل المخبريَّة، كان المصابون 3 نساء في قامشلو بالإضافة إلى رجلٍ من الحسكة، وتلى ذلك موجة قرارات صادرة عن خليَّة إقليم الجزيرة تتضمَّنت: إغلاق كافة المعابر الحدودية وبشكلٍ كامل، على أن يخضع كل من يدخل مناطق الإدارة الذاتيَّة لشمال وشرق سوريا إلى حجر صحيّ لمدة 14يوم، ومنع إدخال جنازات المتوفين على إثر الإصابة بفايروس كوفيد- 19، كما ومنع القرار الصادر التجمَّعات والأعراس والاحتفالات وخيم العزاء ومنع الصلوات الجماعيَّة في دور العبادة جميعها إلى قرارٍ آخر، واقتصر عمل المطاعم حسب القرار على تلبية الطلبات الخارجيَّة فقط، على أن تسري هذه التدابير الوقائيَّة لمدَّة 15 يوماً بدايةً من 24-7-2020.

وفي السياق أصدرت منظمة الهلال الأحمر الكردي بعد الإعلان عن الإصابات توضيحاً جاءَ فيه: **"بلغ عدد المخالطين للحالات المؤكدة بفايروس كوفيد- 19 حتى الآن على الاقل (88) شخصا موزعين في معظم مدن شمال و شرق سوريا، وأغلبهم في مدينة قامشلو"** وتابع التوضيح: **"لم تظهر على أي منهم حتى الآن أعراض أو علامات الإصابة، في حين يبقى فريق العمليات في الهلال الأحمر الكردي على تواصل يومي مع المصابين وعائلاتهم، لمتابعة أي تطور، أو في حال ظهور أي عرض على أي شخص منهم. كما تم إعلام جميع المخالطين بوجوب البقاء في المنزل وعدم الاختلاط مع أي شخص خلال الأسبوعين القادمين"**.

وفي نفس السياق أعلنت وسائل[14] إعلام محليَّة فرض حظر على قرية "كلهي" الواقعة في ريف ديرك، شمال شرقي سوريا، وذلك بعد أنباءٍ عن وجود مُصابة بفايروس كوفيد- 19 تقيم في القرية، إلّا أنَّه سرعان ما أُزيل الحظر المفروض، وحسب المصدر المُشار إليه، فإنّ القرار أتى اجتهاداً من جانب: "المجالس المحليَّة"، لأنّه ما: **"من قرار صادر يفرض الحظر من خليَّة الأزمة في مناطق شمال وشرق سوريا"** وفقاً لما صرَّحت به: "روجين أحمد" الناطقة باسم لجنة الصحَّة في قامشلو للمصدر، مشيرةً إلى أنَّ: **"المصابة لا تزال**

13- نسخة عن تقرير يتضمّن المؤتمر الصحافي (الرابط)

14- مصدر الخبر: وكالة نورث برس (الرابط)

في الحجر المنزلي في غرفةٍ مستقِلَّة داخل منزلها، فيما يقيم أفراد عائلتها في مبنى آخر مجاور"، مؤكِّدةً أنَّ: **"عدد المخالطين للحالة المصابة يصل إلى أكثر من 40 شخصاً، لا يقيم جميعهم في القرية المذكورة آنفاً"**.

كما وأشارت وسيلة إعلاميَّة عاملة في المنطقة[15] بتاريخ 27-7-2020، إلى دخول طائرتين تقلَّان ما يقارب الـ 700 مدنيّ وافد من العاصمة السوريَّة دمشق إلى مطار القامشلي الدولي، دون إخضاعهم لأي حجرٍ صحيّ، أو اختبار من سلطات النظام السوريَّ داخل المطار، وهذا ما ينذر في السياق بخطرٍ كبير على الجانب الصحيّ، وسط الارتباك الواضح في أداء السلطات الصحيَّة في الإدارة الذاتيَّة لشمال وشرق سوريا.

فيما أعلنت هيئة الصحَّة من جانبها وعلى لسان المتحدِّثة باسم لجنة الصحَّة في مقاطعة قامشلو أنَّ هناك: **"احتماليَّة إصابات أخرى"** وأعلنت أنّها طالبت خليَّة الأزمة في إقليم الجزيرة: **"بوجوب فرض حظر كامل"**.

وفعلاً صدر قرارٌ عن الرئاسة المشاركة للمجلس التنفيذي للإدارة الذاتيَّة في شمال وشرق سوريا بتاريخ 29-7-2020 بفرض حظر تجوال في إقليم الجزيرة لمدة عشرة أيَّام يبدأ بتاريخ 31-7-2020، ونصَّ القرار كذلك على منع حركة النقل بشكلٍ كامل ما بين منطقة الجزيرة والإدارات المدنيَّة الأخرى باستثناء حركة التجارة، ومنع التجّمعات بشكلٍ كامل مثل التجمّعات الرياضَّية وتجمّعات العيد والمسابح والمقاهي، بالإضافة إلى منع حركة باصات النقل الجماعي داخل المدن.

15- نسخة عن الخبر، وكالة نورث برس (الرابط)

معضلة النظام السوريّ من الجانب الصحيّ:

مع ارتفاع الإصابات في العاصمة السوريَّة دمشق، حاولت الإدارة الذاتية لشمال وشرق سوريا أن تكثِّف من إجراءات الوقاية والمتابعة منعاً للمخالطة مع إمكانية وجود مصابين عائدين، وخاصَّةً في مطار دمشق الدولي الذي لم توقِف سلطات النظام السوريّ حركة الطيران به من دمشق إلى قامشلو وبالعكس، وهذا ما أثَّر على عمل وقدرة الهيئات الصحيَّة في قامشلو فيما يخص موضوع ضبط العائدين، مع العلم أن هيئة الصحّة وفرق الهلال الأحمر الكرديّ حاولتا بشكلٍ مكثَّف وحذر إجراء فحوصات للجنود التابعين للجيش السوري الذين يخدمون ضمن المدينة أو خارجها، وأيضاً مراقبة حركة الزائرين الوافدين من دمشق بغرض الدراسة في الجامعة أو الاستطباب في العاصمة دمشق، سوى أنّ عودة بعض الوافدين بمساعدة من ميلشيات "الدفاع الوطني" التابعة للحكومة السوريَّة -بمقابل إعطاء رشاوى- لعبت الدور السلبيّ الأبرز في تهريب المواطنين دون إخضاعهم لفحوصات الهلال الأحمر الكردي وهيئة الصحَّة واللجان الطبيَّة التابعة لها، الأمر الذي سبَّب إرباكاً وخوفاً من انتشار الوباء، وعن هذه المعضلة يقول الـ د.منال محمد: **"حاولنا قدر الإمكان التواصل والتنسيق مع النظام السوري، بهدف خلق آليَّة مشتركة للتعامل مع الوباء، ومع القادمين من العاصمة دمشق بغية إخضاعهم للاختبارات الصحيَّة، سوى أنّنا لم نلقَ أذاناً صاغية، فكانوا على الدوام يتجاهلوننا مستخفّين بالوباء، كما أن العديد من المسافرين العائدين هربوا دون أن يتسنّى لـ هيئة الصحَّة الوصول إليهم وحمايتهم وإجراء الاختبارات والتعامل مع المشتبه بمرضهم حسب اللجنة الطبيَّة الاستشاريَّة".**

لم تتهرَّب السلطات الصحية والأمنية في دمشق من دورها لوحدها، بل أن منظمة الصحَّة العالميَّة فعلت كذلك أيضاً، ويشير إلى ذلك د.محمد بالقول: **"في بداية الوباء وأثناء تطبيق الحجر الصحي وإجراءات الوقاية، تواصلنا مع منظمة الصحَّة العالميَّة، وذلك بغية الحصول على مساعدات وتقديم العلاجات الملائمة، لكن للأسف لم تقدّم سوى النزر اليسير في هذا المجال، ولا يمكن إنكار دور بعض المنظّمات التي ساعدت خلية الأزمة في إتمام مهمتها، ولكن بشكلٍ إسعافيّ دون أن يكون لها دور فعال، إنَّما كانت مساعدة في حدّها الأدنى، بالإضافة إلى الاستجابة البطيئة".**

علاوةً على الاستجابة البطيئة من الناحية الصحيَّة، ازداد الأمر فيما يخص التنسيق مع

منظمة الصحَّة العالميَّة تعقيداً، ففي الـ 17 من نيسان/ابريل 2020 أعلنت الإدارة الذاتيَّة في شمال وشرق سوريا أنَّها تبلّغت من منظمة الصحَّة العالميَّة بتسجيل أول حالة وفاة في مدينة الحسكة، مع العلم أن منظمة الصحة العالمية ليست من صلاحياتها الإبلاغ أو الإعلان عن أي حالة وفاة أو إصابة بفايروس كورونا وفقاً للبروتوكولات الدوليَّة المعتمَدة، لتصدر هيئة الصحة في إقليم الجزيرة بياناً أكّدت فيه أن منظمة الصحة العالمية أعلنت عن وفاة أحد المواطنين في مشفى قامشلو الوطني على إثر إصابته بفايروس كورونا، مشيراً إلى أنَّ: **"الرجل بلغ من العمر 53 عام، من مدينة الحسكة، وكان قد اصيب بالمرض في الـ 22 آذار/مارس 2020، وتوفي في اليوم الثاني من الشهر التالي"**، مضيفاً أنّ: **"عينة المريض أرسلت إلى دمشق في الـ 29 آذار/مارس وبيَّن أنها إيجابية، وتم تضمينها في 6 حالات أعلنت عنها وزارة الصحة السوريَّة"**، واتّهم البيان بصراحة: **"السلطات السورية في العاصمة دمشق بعدم التعاون معها، بل بالقيام بإدخال أشخاص إلى مناطقنا من دون المرورعلى نقاط المرا قبة التي تقوم بالحجرالصحي على جميع الحالات الو افدة".**

على إثر ذلك بدأت السلطات الصحيَّة في الحسكة باتخاذ إجراءاتها وتدابيرها الوقائيَّة، وخاصَّةً في حي العمران في مدينة الحسكة الذي اكتشفت فيه إصابتان لزوج وزوجة، حيث تمّ وضع الحي بأكمله تحت الحجر الصحي لمدة 14 يوم، وإجراء اختبار الفايروس لكل القاطنين في الحي وبعد التأكّد من خلوّه من الفايروس والمخالطين ازيل الحجر المفروض.

حاولت هيئة الصحَّة تفعيل الرقابة في مجال الخدمات العلاجيَّة كذلك، فأصدرت القرار رقم 5 في الـ -13 نيسان/أبريل، الذي قضى بإغلاق 6 مشافي في مدينتي قامشلو وديرك بشكل مؤقّت لعدم التزامهم بالتعرفة الطبيّة المحدَّدة ورفعها، وعدم استقبال جميع حالات الإسعاف في ظروف الحظر، ولكن هذا القرار سرعان ما تمّ إبطاله وتعليقه، وذلك على خلفيَّة المناشدات من المواطنين ومن الطواقم الطبيَّة المستقلّة، معلَّلةً تعليق قرار الإغلاق على أنّه جاء بعد اجتماعٍ طارئ ضمَّ اتحاد الأطبَّاء ومدراء المشافي كاستجابة للظروف التي ترتبط بمحاربة ومواجهة كوفيد- 19.

ومن ضمن المبادرات الطبيَّة التي رافقت قرار تعليق قرار الإغلاق، هي مبادرة "مشفى فرمان" الخاصّ في قامشلو بتقديم الخدمات العلاجيَّة للمرضى بشكل مجّاني لمدّة أربعة أيَّام.

أرقام:

يقول الـ د. منال محمد: "تم فرض الحجر الصحي على 12 أسرة في مناطق متفرّقة من إقليم الجزيرة، أما في مدينة قامشلو، فقد تمّ فرض الحجر الصحي خلال الدفعة الأولى على 86 شخصاً و افداً من دمشق، أما في الدفعة الثانية فقد فرض الحجر الصحي على 30 شخصاً، أما في الثالثة فرضنا العزل الصحي على 34 شخصاً، ليتم فيما بعد إخراجهم بعد مرور 14 يوماً، وهي فترة حضانة الفايروس، في ما كانت دعوة المواطنين إلى التقيد بالإجراءات الصحية مستمرَّة، وكانت الهيئة تناشد كل من تظهر عليه أعراض الإصابة التواصل مع المراكز الطبية المختصة، وهما زوجان، أحدهما في المشفى الوطني في مدينة قامشلو، فيما الثاني في الحجر المنزلي، و أيضاً تم إخضاع أسرتهما للاختبارات وظهرت النتائج سلبيَّة".

استمرار دور الهلال الأحمر الكردي:

حتَّى بعد إعلان فكّ الحظر الكلي، وعودة الحياة إلى طبيعتها كما كانت، ثمَّة تخوّف كبير لموجة ثانية من هذا الوباء، وهو ما تقرره التقارير الصحيَّة الدوليَّة والعالميَّة وتشير إليه، فباشرت الإدارة الذاتيَّة بدراسة قرار لفرض حظر تجوال آخر، وفعلاً هذا ما تمّ إقراره، حيث أصدرت الإدارة الذاتيَّة في شمال وشرق سوريا بتاريخ: 2020-7-5 قراراً[16] قاضياً بإغلاق كافة المعابر الحدوديَّة بدءاً من تاريخ 2020-7-13 وبشكلٍ كامل، كما وقضى القرار بضرورة إخضاع أي حالة إنسانية تدخل إلى مناطق الإدارة الذاتيَّة للحجر الصحي لمدة /14/ يوم، بالإضافة إلى منع إدخال جنازات المتوفّين بسبب كورونا إلى مناطق الإدارة الذاتية، مع التشديد على مفهوم التباعد الإجتماعي فيما يخصّ دور العبادة وخيم العزاء والأعراس والاجتماعات الكبرى، واستثنى القرار الطلّاب ريثما تنتهي امتحانات المرحلتين الإعداديَّة والثانوية مع الحفاظ على الإجراءات الطبيَّة والإجراءات الصحيَّة اللازمة.

من جانبها استمرت منظمة الهلال الأحمر الكردي بعملها، فيما يخصّ الفرق التثقيفية لمتابعة المخالطين، وتلك الفرق حسبما تصرّح به المنظمة خاضعون لدورات تثقيفية، كما وتمّ وضع خطط للمجالس والـ "كومينات"، بالإضافة إلى التواصل المستمر مع اللجان الصحيَّة داخل الكومينات بهدف التعامل الصحيح والإجراءات السريعة مع الأشخاص الحاملين للفيروس إن وجد ومن ثمّ وضعهم في منازلهم وفرض الحجر المنزلي لمنع التفشّي، وفقاً لما صرّح به المسؤول في منظمة الهلال الأحمر الكردي "دلكش فاطمى"، مضيفاً: **"ثمّة متابعة للتحديثات الخاصَّة بالمعالجة للمصابين في المدن والدول التي انتشر فيها الوباء وكيفيَّة التعامل معهم، بالإضافة إلى التغييرات الحاصلة في أنماط المعالجة وأخذ المصل وآليَّة تأثير الوباء على الصحَّة العالميَّة بشكل يوميّ، وذلك بهدف معرفة التفاصيل والتحديثات الدقيقة، وكل هذا العمل كان ولا يزال يتمّ بالتعاون مع هيئة الصحَّة ومؤسساتها".**

يعود "فاطمى" بالبحث إلى ما قبل إلغاء الحظر: **"بالنسبة للإجراءات الخاصَّة بالحظر الجزئي، والتي باتت لاغية، إلَّا أنّ هذا بالنسبة لنا لا يعني إطلاقاً إنتهاء الأمر، ففرقنا الطبيَّة ستبقى في حالة استنفار، كما أن سيارات الإسعاف أيضاً لن تتوانى عن الاهتمام في رصد حالات الاشتباه، ومراكزنا الصحيَّة على أهبَّة الاستعداد إن حصل وتمكّن الفايروس من الانتشار، كما أنّ منظومة الطوارئ في الهلال الأحمر الكردي**

16- الصفحة الرسميَّة للإدارة الذاتية لشمال وشرق سوريا (الرابط)

بجاهزية تامَّة لأي طارئ قد يحصل".

أمَّا في الوقت الحاليّ فـ: **"يتمّ التركيز على النقاط الطبية في المخيمات، ويتم تجهيز مراكز خاصة للعزل فيها، وبالتنسيق مع منظمة الصحَّة العالميَّة يتم تجهيز أماكن عزل داخل المخيمات استعداداً لاستقبال أي تغييرات في المنطقة".**

وعن وسائل الوقاية: **"ثمّة مخزون احتياطي من اللباس الواقي والكمّامات والقفّازات الطبيَّة التي استطعنا الحصول عليها من المنظمات العالمية، بالإضافة إلى شراء كميَّات أخرى، ووزّعنا سلل صحيَّة تحتوي على مواد تنظيف ومعقّمات وكمّامات في مدينة الحسكة، وعلى الأخصّ في الحي الذي سجّل حالتي كورونا، بالإضافة إلى إتمام الكثير من الجلسات الصحيَّة التثقيفيَّة في مجمل مدن شمال وشرق سوريا، وبهدف التوعية تمكَّنا من توزيع ما يقارب الـ 500 ألف بروشور للوقاية من فايروس كورونا، وتجهيز سيارات الإسعاف الخاصَّة بنقل المشتبه بهم إلى المراكز الصحيَّة، وهناك تدريبات خاصة بفرق العناية المركَّزة".**

زودت حكومة إقليم كردستان العراق المنطقة بمساعدات هامة في هذه الأوقات العصيبة حيث وصلت 5 أجهزة كشف عن فايروس كوفيد- 19 من نوع PCR ووزعت حسب السلطات الصحيَّة في مناطق شمال وشرق سوريا في "الحسكة وقامشلو والرقة ودير الزور وكوباني"، بالإضافة إلى وصول فريقين طبيّين تدريبيين بغية تدريب حوالي 26 كادراً من الكوادر الطبيَّة على الاستخدام السليم للجهاز للاستفادة منه، وفي سياق المساعدات نفسها، أرسلت الحكومة في إقليم كردستان العراق ما يقارب الـ 48 شاحنة تحمل مواد طبيَّة مختلفة إلى مناطق الإدارة الذاتية لشمال وشرق سوريا، وكانت من تقدمة "مؤسسة بارزاني الخيريَّة"، هذا الأمر خلق نوعاً من الارتياح في أوساط الناس.

الوعي المجتمعي:

لا شكّ وأنّ مواجهة أي جائحة أو كارثة طبيعيَّة ما ستكون غير مفيدة، ما لم تتضافر جهود وقدرات واستعدادات المؤسسات الرسمية وغير الرسميَّة، ولكن والحال هذه فإنَّ التعويل على الوعي المجتمعي يعطي الفرصة الأكبر للمواجهة وإنجاحها إلى حَدٍ ما.

بالنسبة لمناطق الإدارة الذاتيَّة في شمال وشرق سوريا، تضافرت الجهود الرسميَّة وغير الرسميَّة المختصرة بالمبادرات المجتمعيَّة -القليلة رغم المحاولات الحثيثة - في سبيل مواجهة آثار الجائحة، سوى أنّ محاولات مساعدة الهيئات الرسميَّة لفقدان عدد كبير من المواطنين لعملهم، وخاصَّةً المياومين، باءت بالفشل، وبدا التذمّر واضحاً لدى المواطنين على إثر قرارات الحظر المفروضة، وعلى الرغم من محاولات السلطات الصحيَّة التوعية بخطورة آثار تفشّي الجائحة في حالة عدم الالتزام، إلَّا أنّ شريحة كبرى من المجتمع استهترت بالإجراءات إلى حَدٍ كبير، وهذا كان ملحوظاً طيلة فترة إجراءات الحظر، سوى أنّ الأخبار المتداولة عبر وسائل الإعلام العالميَّة عن خطورة هذا الوباء، جعلت من المواطنين يتيقَّنون بأنّ الأمر جديّ ويستوجب الحذر، وخاصَّةً في ظل نقص الإمدادات والموارد الصحيَّة، وعدا عن ذلك، فقد مارس الأطبَّاء المحليَّون بكل اختصاصاتهم وخبراتهم في مناطق الإدارة الذاتيَّة دورا فعالا في مجال مساعدة المواطنين والتحديات، فعلى سبيل المثال قام مجموعة من الأطبَّاء بتخصيص أرقام تواصل للطوارئ، وأسَّسوا غرفة إلكترونيَّة شبيهة بعيادة تتضمّن كل الاختصاصات، ليبدأوا باستقبال المشورات الطبيَّة من المواطنين الذين لم يعد بإمكانهم مراجعة الأطبَّاء والمشافي والعيادات الخاصَّة على إثر قرارات الإغلاق وانقطاع الطرق، وربمّا يمكن القول قطعاً، أنَّها كانت التجربة الفريدة في مناطق شمال وشرق سوريا من عدة نقاط، فأولاً: ساعدت مثل هذه المبادرة الطبيَّة في مساعدة المواطنين وكافة شرائح المجتمع على مواجهة إجراءات الحظر، وثانياً مارس الأطبّاء المتبرّعون في هذه المبادرة دورهم في مجال توعية المجتمع بخطورة تفشّي الوباء وضرورة التقيُّد بالإجراءات الاحترازيَّة المفروضة، وخاصَّةً في ظل الاعتقادات الطبيَّة الخاطئة التي سادت، والتي من ضمنها الإطمئنان إلى أنَّ درجات الحرارة المرتفعة ستقضي على الفايروس، وهذا ما لم يحصل بالطبع، حيث أشارت التقارير الطبيَّة العالميَّة إلى أن كوفيد- 19 لا يتأثر بدرجات الحرارة المرتفعة.

بالإضافة إلى المبادرات الطبيَّة، فإن العديد من المبادرات المجتمعيَّة الأخرى كانت ناجحة إلى درجةٍ ما، وتدلّ على مدى الوعي المجتمعي بضرورة وجود مبادرات، ومنها تبرّع مالكي العقارات

بنفقات الأجرة لصالح المستأجرين لشهرين متواصلين أملاً في مواجهة الأزمة الاقتصاديَّة المرافقة لإجراءات الحظر، وأيضاً تنوّعت المبادرات الإنسانيَّة في مناطق شمال وشرق سوريا، حيث أقدم مواطنون على توزيع مادة الخبز بشكلٍ مجّاني، وعمدت عدة ورش خياطة إلى تصنيع الكمّامات بعد نقصها في الأسواق، ومن ثمّ توزيعها بشكلٍ مجّاني على قوات الأمن الداخلي والأهالي، فيما أعلن أطبَّاء عن استعدادهم التامّ لإجراء عمليات جراحيَّة ومعاينات مجّانية للمحتاجين ممنّ تأثّروا بإجراءات المواجهة من الناحية الاقتصاديَّة.

على النقيض مما تمّ ذكره، وما يستوجب ذكره للضرورة، فقد لوحظت جوانب سلبيَّة بالتوازي مع الجوانب الإيجابيَّة في الوعي بضرورة المبادرات المجتمعيَّة، فقد لوحظ استغلال بعض أصحاب العقارات للوضع الصحيّ والاقتصاديّ، فبدأوا برفع أسعار إيجارات الشقق إلى الضُّعف بدون أيّ مُبرّر، كما وارتفعت أسعار مبيع البضائع بدعوى انقطاع الطرق التجاريَّة وارتفاع أسعار شحن البضائع، الأمر الذي أثّر بالسلب على المواطن الذي فقد عمله على إثر إجراءات الحظر، وبالتالي فقدان قدرته الشرائيَّة، هذا الأمر خلق فوضى في الجانب الاقتصادي، دون رادعٍ أو محاسبةٍ يمكن ذكرها من قبل الهيئات المختصَّة لدى الإدارة الذاتيَّة لشمال وشرق سوريا، أقلُّها خليَّة الأزمة التي كانت من المفترض أن تتدخَل بوتيرةٍ أسرع، مانعةً هذا الكمّ الهائل من الاستغلال الحاصل.

تذمّر المواطنين من الإغلاق الكليّ باتَ واضحاً عبر وسائل التواصل الاجتماعي وخاصَّة الـ فايسبوك، الأخير الذي بات المتنفّس الوحيد في ظلّ إجراءات الإغلاق، ما جعل من المواطنين يناشدون السلطات المسؤولة في مناطق شمال وشرق سوريا بهدف إلغاء بعض الإجراءات أو على الأُقل تغييرها أو التخفيف منها، وربمّا كان القرار الأوّل الصادر بخصوص هذا الأمر، هو السماح لمكاتب الصرافة والحوالات الماليَّة بالعمل لمدة يوم في الأسبوع ومن ثم إلى يومين، للاعتقاد الكبير من قبل خليَّة الأزمة أن ما يتراوح بين 30% إلى 55% على وجه التقريب من السكّان يعتمدون في عيشهم على المساعدات الماليَّة المقدَّمة لهم بشكل شهريّ من قبل أبنائهم أو أقاربهم المغتربين، وهذا ما أراح شريحة كبرى من المواطنين لتيقّنهم من مواجهة الأزمة الاقتصاديَّة المرافقة لإجراءات الحظر، وأيضاً في هذا المجال، مساعدة قرارات خليَّة الأزمة للمزارعين الذين يعتمدون في عيشهم السنوي على حرث المحاصيل وبيعها، وخاصَّةً أن إجراءات الإغلاق تزامنت مع بدء الموسم الزراعي للعام 2020، حيث سمحت خليَّة الأزمة عبر قرار صادر للمحالّ الخاصة بتصليح الآليات الزراعية بالعمل، وسمحت أيضاً بانتقال المزارعين من المدينة إلى أراضيهم ومساحاتهم المزروعة.

آراء بعض المواطنين بما يخص الإجراءات المتخذة:

لا شكّ أن الاستبيان الاجتماعيّ عبر أخذ عيّنات من آراء المواطنين سيكون مفيداً لمعرفة درجة الوعي لدى المواطنين والمجتمع المحلّي بشكلٍ عامّ، أوّلاً بخطورة المرض، وثانياً بمدى ارتياحهم واطمئنانهم للقرارات الصادرة عن خليَّة الأزمة، في هذا الصدد تقول ميديا، ناشطة نسائيَّة ومعلِّمة مدرسة، 37 عام من قامشلو بأنّ: **"الإجراءات الاحترازيَّة كانت مقتصرةً على اتباع التعليمات وتنفيذ الإجراءات، والتأكيد على خطورة الوباء"**، وتعتقد ميديا في موضعٍ ما أنّ: **"قرارات الحظر والدعوات إلى المكوث في البيت أتت في موعدها، لأنّ الخوف من انتشار المرض لم يظهر على الناس، وبدت حالة الاستهتار واضحة على سكّان مدينة قامشلو"**، مؤكِّدةً على أنّ نسبة تنفيذ القرارات والتقيُّد بها كانت تقارب الـ 80%، لكنّها تعود وتؤكّد على أن: **"فئة المراهقين هي من كانت الأكثر تجاوزاً لقوانين الحظر، أي من هم في أعمار الـ 14 و 15 سنة، فالإجراءات كانت صارمة في البداية، إلّا أنّها سرعان ما كُسرت، على الرغم من أنّ الإجراءات الصارمة بلغت ذروة فرض غرامات ماليَّة لمن يتجاوز تلك القرارات"**.

تؤكّد ميديا في هذا السياق على أنّ الناس تعاملوا: **"مع مسألة الإجراءات الاحترازيَّة بشيء من الالتزام، ولكن سرعان ما تخلّوا عن ذلك الالتزام، ليبدأ الفلتان الأمني، وخاصَّةً بعد تهرّب الناس الوافدين من العاصمة دمشق عبر طرق تُفلتهم من الاختبار وإجراءات الحماية والوقاية"**.

وتعلّق أيضاً على نقص المعدَّات الطبيَّة فتقول: **"افتقرت المنطقة للأجهزة الطبيَّة والاختبارات، لأنّ وصول العينات ومسحات البلغم إلى دمشق كانت تستغرق وقتاً طويلاً، الأمر الذي كان يتسبّب في خلق مشاكل في الجانب الصحيّ"**، مؤكّدةً على أنّ ما سهّل المهمّة إلى حدٍ كبير هو: **"إرسال حكومة إقليم كردستان لأجهزة خاصة بالكشف عن حالات الإصابة، حيث استفاد المواطنون من تلك الأجهزة"**، متحدِّثةً عن سبب عدم انتشار الوباء بشكل كبير في مناطقنا تقول ميديا: **"الأسباب عدّة منها: إغلاق المعابر الحدودية وإحكامها، وتدريب كوادر طبيَّة متخصّصة قادرة على التعامل مع الأجهزة الطبيَّة بشكلٍ عام"**.

فيما يقول محمد، مهندس إلكترونيَّات، 41 سنة بأنَّ: **"الجانب التوعوي لم يكن بالمستوى المنشود، فحالة الاستهتار كانت طاغية على المواطنين الذين لم ينظروا إلى**

هذا الوباء وخطورته بالجديَّة المطلوبة، فما هو معروف أن أكبر الدول لم تستطع السيطرة على الوباء، في الوقت الذي نعيش فيه نحن بمنطقة نائية، لا تمتلك بنية صحيَّة ولا أجهزة أو معدَّات طبيَّة ومتخصّصين" وعن رأيه بعدم تفشّي الوباء يقول: "الإغلاق التام للحدود هو من ساعد في الوقاية، كما أن القرارات التي كانت تصدر عن هيئة الصحَّة بالتنسيق مع خليَّة الأزمة المشكّلة كانت جيدة وجاءت في وقتٍ مبكّرٍ جدَّاً، لكن المؤسف أنَّ آلية التنفيذ والمتابعة لهذه القرارات كانت ضعيفة إلى حَدٍ كبير، ولكن من المهم في الوقت الراهن تلافي تلك الثغرات"، وعن رأيه ببعض القرارات: "الحقيقة كانت هناك قرارات مجحفة بحق المواطنين، كان على رأسها إغلاق العيادت الخاصَّة، ومن ثم كان يتوجَّب على الإدارة الذاتية ومؤسساتها أن تقدِم المعونات والاحتياجات الأساسيّة للمواطنين والعو ائل المتضررة وخاصَّة العمّال المياومين أو أصحاب الدخل المحدود، ناهيك عن الارتفاع الجنونيّ في الأسعار رغم استقرار أسعار صرف العملات الأجنبيَّة، دون أن تكون هناك آليَّة عمل واضحة ومانعة للاحتكار والاستغلال من قبل هيئات التموين التابعة للإدارة الذاتيَّة".

من الناحية الطبيَّة تقول مروة عبد العظيم، دكتورة اختصاصيَّة في التوليد والأمراض النسائيَّة، 38 سنة: "بالنسبة للإجراءات التي اتخذتها هيئة الصحَّة في إقليم الجزيرة كانت في بادئ الأمر ذا مستوى جيّد، خصوصاً أنَّها أغلقت المعابر وفرضت حظر التجوال، كل تلك الإجراءات كانت مبكّرة وعلى مستوى جيّد"، تتابع: "أعتقد أن القرارات الصادرة كانت صارمة، ولكن للأسف لم تكن مدروسة، فجميع القرارات الصادرة لم تكن مُصاغة بشكل جيد من الناحية الطبيَّة على الأقل، فإغلاق العيادات شكّلت أزمةً كبيرة على المشافي، ولم تحقّق مفهوم التباعد الاجتماعيّ على الإطلاق، لا بل على العكس كانت التجمّعات تتصفّ بالعشو ائيَّة والفوضى العارمة، و اقتصر معالجة الطبيب في الحالات الإسعافيَّة وحسب وفقاً للقرارات التي أصدرتها هيئة الصحَّة التي تنصّ على ارتداء الكمّامات والكفوف".

فيما يتطرَّق زبير، عامل بناء 27 سنة إلى المعاناة التي ظهرت بالنسبة للعمّال المياومين، أو من يعتمد في عيشه على عمله اليوميّ دون أي مرتَّب شهري مقطوع: "نحن نعمل بشكلٍ يوميّ، لذا فإنَّ الأجرة نقبضها بشكلٍ يوميّ، التي لا تكفينا أساساً، لذا كان من المفترض أن تكون الحلول المقترحة من قبل هيئات الإدارة الذاتيَّة لشمال وشرق سوريا مجدية أكثر من ذلك، فجائحة كورونا فاجأتنا ولم نكن في استعدادٍ تامٍ لها ماديَّاً أو معنوياً ولا حتَّى صحيَّاً، والإجراءات الصادرة عن الجهات المعنيَّة لم تنصبّ في صالحنا، على الأقلّ من الناحية الاقتصاديَّة، فمن المعروف من هم في وضعنا، لا يمكنهم العيش إن لم يعملوا في يومهم وقد نموت جوعاً، ناهيك عن الغلاء الفاحش وغير المبرر للسلع

الغذائيَّة، ففي خلال الأيَّام الأخيرة من الحجر الصحيّ وصلنا إلى درجة فقدان الخبز في المنزل، دون أن أستطيع الحصول على المال لفقدان العمل"، ينبّه زبير إلى موضوع آخر: **"غالبية المواطنين من العمّال المياومين الذين لا يملكون ضمانات صحيَّة ولا قروض من المصارف، فعلى الرغم من قرار الحظر المفروض إلَّا أنّنا قمنا بتجاوزه لنذهب إلى العمل خلسةً، عائلتي كبيرة ولا بدَّ أن أعمل لتأمين احتياجاتهم، ووصل الأمر إلى أنّني في إحدى المرَّات تعرّضت لغرامة ماليَّة بسبب خرق الحظر"**، يركّز زبير على موضوع المساعدات المزمع تقديمها للعوائل المحتاجة من قبل الإدارة الذاتيَّة لشمال وشرق سوريا فيقول: **"بعد البدء بتنفيذ إجراءات الحظر، كانت الإدارة الذاتيَّة قد قررت توزيع سلل غذائيَّة على الناس، وخصوصاً الشرائح المتضرِّرة من الحظر، وهذا ما لم يحدث، ولم يتمّ توزيع أي سلَّة، الأمر الذي شكَّل نقطة الضعف في تطبيق الإجراءات لحماية الناس من انتشار الوباء، لذا لم يكن أمامنا سوى أن نستدين المال في سبيل تدبير أمورنا، لقد كانت أيَّاماً عصيبة، وصل ارتفاع الأسعار إلى الأمور الضروريَّة مثل المعقِّمات التي أصبحت أسعارها خياليَّة ولم يعد الناس بإمكانها أن تشتري"**.

يتطرَّق حسين، محامي 45 سنة، إلى موضوع القوانين والقرارات الصادرة: **"في الحقيقة القرارات الصادرة لم تكن صحيحة من الوجهة القانونيَّة، حيث كانت بحاجة إلى صياغة محكمة، وتأسيس خليَّة الأزمة من دون اختيار أكفاء، كانت من إحدى النتائج السلبيَّة، لذا فمن المهم جدَّاً أن تكون إدارة الأزمات صحيحة، لأنَّ غياب التنسيق بين الجهات المشاركة في تطبيق إجراءات الحماية وضعت خليَّة الأزمة في موقع لا تحسد عليه، كان هناك نوع من الخلط في توزيع المهام، لذا لم تنجح الخليَّة في متابعة تنفيذ قراراتها على أرض الواقع، إنَّما تمكَّنت ربمَّا إلى حَدٍّ ما في تنمية الدور التوعوي لدى المواطنين، مثلاً على عادة غسل اليدين، فأدرك مجمل أفراد العائلة القواعد الصحيَّة السليمة، سوى أنَّ المجتمع المعتاد على تكثيف الزيارات الاجتماعيَّة تذمَّر من إغلاق المطاعم وصالات الأفراح والترفيه، حتَّى أنَّ مجالس العزاء كانت تُفتح في البيوت، والكراسي تلاصق الكراسي، وهذا سببه الهوَّة السحيقة بين ما يفكِّر به المواطن وما يتحقَّق من قرارات فرض الحجر الصحيّ"**.

وعن قرار الحظر المفروض مؤخَّراً بتاريخ 2020-7-29، يبدي نوزاد حسن، عامل 38 سنة: **"إجراءات الحظر المفروضة، سوف تعيدنا إلى فقدان العمل مرَّةً أخرى، فأنا عامل مياوم، ولا أملك أي مورد رزق آخر، وفرض حظر التجوال يعني بالنسبة إليّ فقدان مصدر الرزق، وبالتالي العازة والفقر"**، متابعاً: **"على الإدارة الذاتية في شمال وشرق سوريا أن تجد حلولاً إسعافيَّة فوريَّة لأصحاب الدخل المحدود، أو العمّال المياومين من أمثالي، والتي تتجاوز نسبتهم في قامشلو 30% حسب اعتقادي، أو ربمَّا تفوق ذلك،**

هذه النسبة سوف تفقد مصدرلقمة عيشها اليوميَّة، وسط ظروف اقتصاديَّة غاية في الصعوبة، فكلّنا يعرف حجم الأسعاروارتفاعها على إثر ارتفاع أسعار صرف العملات الأجنبيَّة، وهذا ما يفوق طاقة وقدرة العمّال المياومين المعتمدين على العمل اليوميّ في حياتهم المعيشة، لا زلت حتَّى الآن أحاول دفع ديوني المترتّبة عليَّ جرَّاء حالات الحظر المفروضة قبل شهرين من ذلك، ولن أقوى مرَّةً أخرى على الاستدانة أو فقدان عملي".

فيما يشدّد هجار حسين، 40 عام، صاحب بقاليَّة في قامشلو على رفضه الشديد لفرض الحظر مؤخَّراً، فيقول: "لا أعلم من أين يأتون بمثل هكذا قرارات؟ ألا يتابعون نشرات الأخبار المتعلِّقة بـ فايروس كوفيد- 19؟ لقد استسلمت دولة مثل السويد بكل قدراتها الاقتصاديَّة الهائلة ومخزونها الصحيّ إلى نظرية "المناعة"، التي أراها ناجحة، فالموضوع شخصيّ، أعني موضوع الوقاية والحماية، وهي عبارة عن مجرَّد تدابير احترازيَّة كغسل اليدين وتعقيم المنزل وعدم الاختلاط، والحفاظ على التباعد الجسديّ، هذا ما يجب التركيزعليه في الفترة الرَّاهنة، وليس فرض قرارات الحظر التي تؤذينا اقتصاديَّاً"، يتابع هجار: "الموضوع برمّته حسب متابعتي اليوميَّة، هو مجرّد أنفلونزا، ولا داعي للخوف والتهويل، إلَّا إن كانت الإدارة الذاتيَّة لشمال وشرق سوريا تحاول أن تستفيد من فرض مثل هكذا قرارات غير مدروسة، ألا يعلمون أنَّهم سوف يتسبَّبون لنا بخسارات هائلة في عملنا اليوميّ؟ لا بدَّ أن يعيدوا النظرَفي قراراتهم التي تودي بالمواطن إلى الهلاك على الصعيد الاقتصاديّ".

خلاصة وتوصيات:

فرضت السلطات الصحية في مناطق الإدارة الذاتية مجموعة من الإجراءات والتدابير حسب الامكانيات والموارد القليلة بهدف منع تفشي وباء كوفيد 19- غير أن تلك التدابير والإجراءات تبقى شكلية ومحدودة إن لم يراعي السكان إحتياطات التباعد الجسدي ووسائل الحماية من هذا الوباء الذي شكل أزمة عالمية على جميع المستويات. وقد يخفف الحظر الكلي أو الجزئي من انتشار الوباء إلا أنه يزيد من المعاناة الاقتصادية والمعيشية لدى المواطنين من ذوي الدخل المحدود الذين تضاعفت اعدادهم ضمن بيئة الحرب المدمرة في سوريا ككل ومناطق شمال وشرق سوريا على وجه الخصوص لذا ينبغي أن تدرس هذه القرارات بعمق، وأن يتم التركيز على الوقاية الذاتية والتوعية بمخاطر المرض.

يظهر للمراقب أن الحالات المكتشفة في المنطقة وصلت عن طريق مطار قامشلو ومن خلال تسهيلات قدمت للمسافرين من قبل قوات النظام السورية المتواجدة في المطار لإيصالهم لداخل مدينة قامشلو وباقي المناطق عبر الرشاوي والمحسوبيات دون الخضوع لفحوصات وحجر صحي مما سهل عملية انتقال المرض للملامسين وتفشيه، ويجدر بالإدارة الذاتية أن تتشدد في منع وصول المسافرين من المطار دون خضوع للفحص الطبي.

على الإدارة الذاتية أن تطالب التحالف الدولي والمجتمع الدولي بمساعدات أكبر في مجال التصدي للوباء عن طريق تجهيز مشاف خاصة بمعالجة مرضى الوباء والإسراع في ذلك، والتشديد على تحييد الدعم المقدم في هذا المنحى عن التدخلات السياسية من قبل النظام السوري أو تركيا اللذين سبق وفرضا قيودا على دخول المساعدات للمنطقة التي تسيطر عليها قوات سوريا الديمقراطية عبر منع دخول المساعدات الأممية من معبر تل كوجر وغيره من المنافذ.

في السياق نفسه ينبغي على الإدارة الذاتية إيجاد حلول سريعة ووافية للأزمات المعيشية التي تؤدي لاحتشاد الناس في طوابير الخبز أو الغاز مما يؤدي إلى احتمالات ازدياد تفشي الوباء وتخلق جوا من اللامبالاة والاستهتار لدى المواطنين.

الجدير بالذكر أنَّ الدراسة البحثيَّة لم تتعرض لدور المنظمات الدولية والمحلية ووسائل الإعلام بغية عدم التشعب والإطالة، سوى أن هذه الجهات تتحمل جزءا مهما من مهام مواجهة هذا المرض، ومن الأهمية بمكان أن يتم تناول هذا الدور بايجابياته وسلبياته ضمن الدراسات والتناول الإعلامي، بهدف تركيز الجهود على مواجهة الوباء.

ملحق:

يضمّ هذا الملحق نظرة عامَّة تتابعيَّة ومختصرة عن القرارات الصادرة منذ بدء إجراءات الإغلاق والحظر لمواجهة احتماليَّة انتشار الوباء العالمي كوفيد- 19:

بعد الإنتشار السريع لـ كوفيد- 19 في عدة دول مجاورة لسوريا، وخاصَّةً العراق وتركيا، بدأت الهيئات والسلطات الصحيَّة في مناطق الإدارة الذاتية لشمال وشرق سوريا باستصدار القرارات، التي وصفتها في أغلب ورقيَّاتها بالـ احترازيَّة أو الوقائيَّة، وتمثَّل القرار الأوَّل بتشكيل خليَّة أزمة تكوَّنت من أطبَّاء واختصاصيّن، فبدأت عملها، وكانت مخوّلة من هيئة الصحَّة في إقليم الجزيرة باستصدار القرارات ومن ثم توزيعها للتنفيذ، صدر القرار الأوّل الذي نص على ضرورة إغلاق المعابر الحدوديَّة منعاً لوصول مصابين أو مخالطين إلى مناطق الإدارة الذاتيَّة، واستثنى القرار الصادر يوم الثلاثاء من كل أسبوع لعبور المنظمات الإنسانية غير الحكومية والعاملين في منظمات الأمم المتحدة وإدخال موادها، بالإضافة إلى الحالات الإسعافيَّة، تلى ذلك قرار صادر عن خليَّة الأزمة المشكَّلة في إقليم الجزيرة في تاريخ[17] 14 -آذار/مارس 2020 ونصّ القرار على تعطيل كافة المدارس والمعاهد والجامعات، فيما عقب ذلك قرار صدر بتاريخ 15/آذار-مارس 2020 يقضي بتعطيل كافة الدوائر والمؤسسات الرسميَّة التي تتبع الإدارة الذاتية في شمال وشرق سوريا بدءً من 16-3-2020 وانتهاءً بـ 19-3-2020 وذلك بغية إفساح المجال أمام الفرق الصحيَّة للبدء بتعقيم المجمعات والمؤسسات، كما وقررت الإدارة الذاتية منع أي نشاط للمنظمات المدنيَّة وخاصَّةً فيما يتعلّق بالدورات والورشات التدريبيَّة أو الاجتماعات المتّسمة بالكثافة، وبتاريخ[18]: 23-3-2020 قررت خلية الأزمة فرض حظر تجوال في جميع مناطق الإدارة الذاتيَّة يبدأ من السادسة صباحاً دون تحديد تاريخ الإنتهاء.

صدر في 19-3-2020 قرارا يقضي بمنع حركة الانتقال ما بين الإدارات الذاتية والمدنية ويبدأ بتاريخ 21-3-2020 وشمل القرار كذلك إغلاق كل من المطاعم والمقاهي والحدائق العامة والتجمعات التجارية والعيادات الطبية الخاصة وخيم العزاء وصالات الأفراح مع فرض بعض الاستثناءات التي شملت المشافي كلها والمراكز الصحيَّة العامة والخاصَّة والمنظمات العاملة كالـ صليب الأحمر والهلال الأحمر ولجان التعقيم والصيدليات العاملة وعمال النظافة ومحلات بيع المواد الغذائيَّة والأفران وعربات نقل المواد الغذائيَّة وحليب

17- نسخة عن القرار (الرابط)

18- نسخة عن القرار (الرابط)

الأطفال وصهاريج نقل المحروقات والعاملين في المجال الإعلامي بعد الحصول على موافقت وتراخيص تُعطى من قبل هيئة الداخليَّة فيما يتعلّق بانتقال الإعلاميين للتغطية. وفي يوم[19] 29-3-2020 اعلن معبر سيمالكا الحدودي بين مناطق الإدارة الذاتيَّة وإقليم شمال العراق أنّ جنازات المتوفين من مواطني الإدارة الذاتيَّة لشمال وشرق سوريا لا بدّ وأن تدفَن في مقابر خاصَّة على مقربة من المعابر الحدوديَّة في محاولة لدرء تفشّي وباء كوفيد- 19.

أعقب ذلك قرار صادر عن الإدارة الذاتية لشمال وشرق سوريا يقضي بتمديد فترة حظر التجوال لمدة 15 يوم، يبدء من 7-4-2020 وينتهي في 21-4-2020، وحوى القرار على مخالفات ماديَّة في حق كل من يخالف قرارات حظر التجوال، وبلغت مبالغ المخالفات بين 5.000 ليرة سورية وصولاً إلى 25000 ليرة سوريَّة، سوى أن القرار الصادر استثنى الصيدليات الزراعيَّة ومحال تصليح الحصَّادات والآليَّات الزراعيَّة وقضى القرار أن تفتتح هذه المحال اعتباراً من الـ 5 عصراً وحتَّى الـ 1.00 بعد منتصف الليل.

تمّ الإعلان بتاريخ[20] 11-5-2020 عن فكّ حظر التجوال الكليّ المفروض من جانب خليَّة الأزمة، وتمّ فرض حظر جزئي، والذي يبدأ من السابعة صباحاً وحتَّى السابعة مساءً، على أن يمتدّ هذا الحظر إلى ما بعد عطلة عيد الفطر، وسمح القرار الصادر للمحال التجارية بالعمل مع السماح للتحرّك والانتقال بين مدن شمال وشرق سوريا عبر وسائل النقل العامَّة والخاصَّة، سوى أنّ المدارس والمعاهد والجامعات بقيت على وضعها السابق.

صدر بتاريخ[21] 26-5-2020 قرار قضى بضرورة إبقاء المعابر مغلقة باستثناء معبرين هما: التايهة والطبقة.

تلى ذلك وبتاريخ[22] 27-5-2020 قرار يقضي بتمديد الحظر الجزئي إلى تاريخ 5-6-2020، وسمح الحظر الذي يبدأ من السابعة مساءً وحتى السادسة من صباح اليوم الذي يلي، للمحلات أن تعمل بشكل طبيعي، فيما سمح للمطاعم بأن تعمل ولكن فقط لتقديم الطلبات الخارجية مع التشديد على الإجراءات الاحترازيَّة، وأعاد القرار الصادر دوام وعمل كل مؤسسات الإدارة الذاتيَّة.

من جانبٍ آخر وبتاريخ[23] 27-5-2020 أصدرت هيئة التربية و التعليم في إقليم الجزيرة قراراً نص على إنهاء العام الدراسي ونقل كل التلاميذ والطلبة إلى مستوى أعلى.

أعلن معبر سيمالكا الحدودي بدء فتح المعبر أمام عودة الزائرين من شمال وشرق سوريا

19- نسخة عن القرار (الرابط)
20- نسخة عن القرار (الرابط)
21- نسخة عن القرار (الرابط)
22- نسخة عن القرار (الرابط)
23- نسخة عن القرار (الرابط)

لغاية 6 أيام تبدء بتاريخ: 30/أيار وينتهي بـ-4 حزيران

أعلن بتاريخ[24] 14-6-2020 عن فكّ الحظر بشكل كامل ويبدء القرار بتاريخ 16-6-2020 ولكن مع مراعاة أنّ المعابر تبقى مغلقة بشكل كامل.

* بتاريخ 5-7-2020 أصدر المجلس التنفيذي للإدارة الذاتية لمناطق شمال وشرق سوريا قراراً[25] يقضي بـ إغلاق كافة المعابر الحدوديَّة اعتباراً من صباح يوم الاثنين 13-7-2020 وبشكل كامل، كما ونص القرار على أنّه واعتباراً من تاريخ 13-7-2020 أي حالة إنسانيَّة تدخل إلى مناطق الإدارة الذاتيَّة لا بدّ وأن تخضع للحجر الصحي على أن يستمر مدة 14 يوم، ومنع القرار أيضاً إدخال جنازات الموتى الذين توفّوا بسبب جائحة كورونا إلى مناطق الإدارة الذاتية لشمال وشرق سوريا، والحفاظ على التباعد الإجتماعي في كل من دور العبادة وخيم العزاء والأعراس والاجتماعات الكبرى، واستثنى القرار الطلاب إلى حين انتهاء الفترة الامتحانيَّة مع اتّخاذ كافة الاحتياطات الطبيَّة والإجراءات الصحيَّة اللازمة.

*بتاريخ 24-7-2020 تمَّ الإعلان عن 4 إصابات في كلٍّ من قامشلو والحسكة، كما وأعلنت منظمة الهلال الأحمر الكردي بتاريخ 25-7-2020 عن وجود 88 حالة مخالطة، مشيرةً إلى أنّهم يخضعون للحجر المنزلي، فيما أعلنت هيئة الصحَّة بتاريخ 26-7-2020 عن ارتفاع الإصابات لتصل إلى6 حالات، بعد اكتشاف حالتين، واحدة منها في ديرك، فيما الأخرى في الحسكة.

* بتاريخ[26] 29-7-2020 تمَّ فرض حظر تجوال في إقليم الجزيرة لمدة عشرة أيَّام، بالإضافة إلى منع الانتقال ما بين منطقة الجزيرة والإدارات الأخرى باستثناء حركة التجارة.

24- نسخة عن القرار (الرابط)
25- نسخة عن القرار (الرابط)
26- نسخة عن القرار الصادر (الرابط)

Şiyan Project

SHAR-MAGAZINE.COM